



## التبالين المكاني لنوزيم القوى العاملة الزراعية

في محافظة صلاح الدين وتغييرها بين ١٩٩٧ - ١٩٨٧

الأستاذ المساعد الدكتور حسين علوان إبراهيم

جامعة تكريت . كلية التربية / سامراء

### المقدمة

تعد القوى العاملة الزراعية من أهم مصادر الثروة لدى أي مجتمع من المجتمعات بغض النظر عن درجة تطوره الحضاري ومستواه التنموي ، وتلعب دوراً مؤثراً في مجال التنمية الزراعية بشكل خاص والتنمية الشاملة بشكل عام ، كما تؤثر تأثيراً مباشراً في تنفيذ الخطط التنموية<sup>(١)</sup> . ويمثل هذا المعيار محاولة للكشف عن جهود الإنسان المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي ، ولا تقصر هذه الجهود على الأفعال البدنية التي يشارك فيها الإنسان وإنما تشمل الأعمال العضلية أو الذهنية أو كليهما وكافة الخدمات البشرية<sup>(٢)</sup> .

ويقصد بالقوى العاملة الزراعية في بحثنا هذا كل القوى البشرية الذكرية والأنثوية النشطة اقتصادياً ، وبسن ( ٧ ) سنوات فأكثر والتي تقوم بالعملية الإنتاجية في النشاط الزراعي في محافظة صلاح الدين .

ومن مبررات اختيار الباحث للبحث في هذا الموضوع هي :

١. أهمية دراسة القوى العاملة الزراعية وذلك للدور الكبير للزراعة في التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات السكان من الغذاء وتوفير المواد الأولية للصناعات الوطنية.
٢. قلة مثل هذه الدراسات سواء على مستوى القطر أو على مستوى المحافظات أو على أساس الوحدات الإدارية الصغرى ( الناحية ) .
٣. رغبة الباحث في معرفة حجم القوى العاملة البشرية الزراعية وتوزيعها وسبب تباين ذلك التوزيع والفائض أو العجز في وحدات المحافظة الإدارية وذلك لأهمية العمالة في النشاط الاقتصادي .
٤. كون الباحث من أبناء محافظة صلاح الدين ورغبته في خدمة مسيرة البحث العلمي فيها .

ومن المشاكل التي واجهت الباحث عند إعداد البحث قلة المصادر التي تخص مشكلة البحث من جهة ، وصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة وضعف تعاون بعض الموظفين في الحصول على البيانات والمعلومات وعدم توفر بعض البيانات المهمة التي تخدم البحث . كما واجهت الباحث بعض الصعوبات ممثلة بصعوبة إجراء الدراسات الميدانية في منطقة



الدراسة وذلك لاتساع مساحة محافظة صلاح الدين وكثرة وحداتها الإدارية مما يتطلب وقت وجهد وإمكانيات مالية بسبب بعد المسافات بين الوحدات الإدارية .

والبحث مكون من ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول ، الإطار النظري للبحث ، إذ تم عرض مشكلة البحث ، وهدف البحث وفرضيته ، ومنهجه ، وحدود منطقة الدراسة ، وأهمية الدراسة والدراسات السابقة لمشكلة البحث .

أما المبحث الثاني ، فقد خصص للتوزيع الجغرافي لقوى العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين على أساس الوحدات الإدارية الصغرى ( الناحية ) ، وتم في هذا المبحث توزيع وحدات محافظة صلاح الدين الإدارية إلى أربعة مستويات بالاعتماد على الدرجات المعيارية المستخرجة لكل وحدة إدارية من هذه الوحدات .

وتناول المبحث الثالث ، كيفية حساب وحدات العمل البشرية والميكانيكية ، إذ تم عرض المعادلات التي يمكن بواسطتها حساب الوحدات المشار إليها في محافظة صلاح الدين ، كما تناول إمكانية انتقال وحدات العمل البشرية والميكانيكية بين الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة بعد حساب وحدات العمل الفائضة .

## المبحث الأول

### الإطار النظري وتحديد منطقة الدراسة

#### مشكلة البحث

إن الباحث يجب أن يكون دقيقاً في تحديد مشكلة البحث وذلك لما للمشكلة من أهمية في هذا المجال<sup>(٣)</sup> . والمشكلة التي يدور البحث حولها في هذه الدراسة هي : إن هناك تباين مكاني في توزيع القوى العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين .

#### هدف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان توزيع الأيدي العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين بحسب الوحدات الإدارية الصغرى ( الناحية ) .

#### فرضية البحث

وهي عبارة عن اقتراح مشكلة البحث أو فكرتها ، والتي يجب إثباتها والتأكد من صحتها بالتجربة أو التطبيق أو الاختبار الإحصائي ، وبالتالي يحاول الباحث أن يتحقق من صدقها ليتخذها سبيلاً إلى فهم الظواهر وتفسيرها<sup>(٤)</sup> .

إن الغرض العلمي الرئيس يتلخص في السؤال الآتي : هل يتباين توزيع الأيدي العاملة الزراعية مكانياً في محافظة صلاح الدين بحسب الوحدات الإدارية الصغرى ( الناحية )؟

## منهم البحث

إن أهمية دراسة لا بد من أن تتجه منها علمياً واضحاً ودقيقاً ، وبما أن مشكلة هذا البحث تتمثل في تباين التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الزراعية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة صلاح الدين . ولإظهار هذا التباين سيبقى الباحث المنهج الكمي ممثلاً بالدرجة المعيارية التي تمثل عدد الانحرافات المعيارية التي تبتعد فيها القيم الفردية في التوزيع عن الوسط الحسابي<sup>(٥)</sup> . وهي مقياس لتحديد الموقع النسبي لكل قيمة في التوزيع الذي تعود إليه تلافياً للصعوبات التي تنشأ عن استعمال الأرقام المطلقة في وصف التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الزراعية في المحافظة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى ، وكذلك في توضيح التباين المكاني للظواهر الأخرى ذات العلاقة بتباين ظاهرة البحث<sup>(٦)</sup> .

وقد تضمن أيضاً المنهج المتبع في هذا البحث العمل المكتبي ومراجعة الدوائر الرسمية لغرض الحصول على البيانات وتنظيمها وتحليلها والخروج بنتائج موضوعية ووضع التوصيات الملائمة .

## أهمية البحث

تعد الزراعة من أهم النشاطات الاقتصادية التي زاولها الإنسان منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، وتظهر أهميتها من خلال كونها تشكل المصدر الأساسي لتأمين غذاء الإنسان فضلاً عن مساهمتها مع بقية القطاعات الاقتصادية في بناء المجتمع وتطوره الحضاري<sup>(٧)</sup> . فالنظرية الشاملة للتنمية تستند إلى دور الإنسان في صنع التنمية ودور التنمية في صنع حضارة الإنسان .

إن القوى العاملة الزراعية لها أهمية كبيرة في تنمية النشاط الزراعي وإن هناك علاقة عكسية بين استعمال القوى العاملة الزراعية ودرجة التقدم الريفي والزراعي واستعمال المكننة، ولكن لا زالت للقوى البشرية دورها الفعال والأساسي حتى مع أعلى درجات التطور التكنولوجي لأن كثيراً من الجهد المبذولة في العملية الزراعية تتعامل مع مخلوقات حية نباتية<sup>(٨)</sup> .

ومن الأهمية أن نشير إلى أن نسبة المشغلين في هذا القطاع الحيوي في العالم قد مالت في الآونة الأخيرة إلى النقص ، ويعود ذلك إلى التبذبب الحاصل في أسعار المنتجات الزراعية من جهة وتذبذب الإنتاج والاتجاه إلى المهن الأخرى التي توفر لهم دخلاً أعلى وثابت مثل الصناعة<sup>(٩)</sup> .

فدراسة القوى العاملة الزراعية لها أهمية كبيرة من ناحية معرفة حجم القوى العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين وتوزيعها الجغرافي وتباينها المكاني والعوامل المؤثرة في



هذا التوزيع ومعرفة وحدات العمل الفائضة التي يمكن انتقالها إلى المناطق التي تشكو نقصاً في الأيدي العاملة للاستفادة منها في عملية التنمية الشاملة .

### حدود منطقة الدراسة وتعريف جغرافي بها

تشمل منطقة الدراسة حدود محافظة صلاح الدين على أساس الوحدات الإدارية لعام ١٩٨٧ ، وتقع في القسم الأوسط من العراق في المنطقة الانتقالية ما بين السهل الرسوبي ومنطقة الجزيرة ، وأما موقعها الفلكي فهي تقع بين دائري عرض (٣٣° ٢١') و (٤١° ٣٥') شمالاً وما بين خطى طول (٣٠° ٤١') و (٥٦° ٤٤') شرقاً .

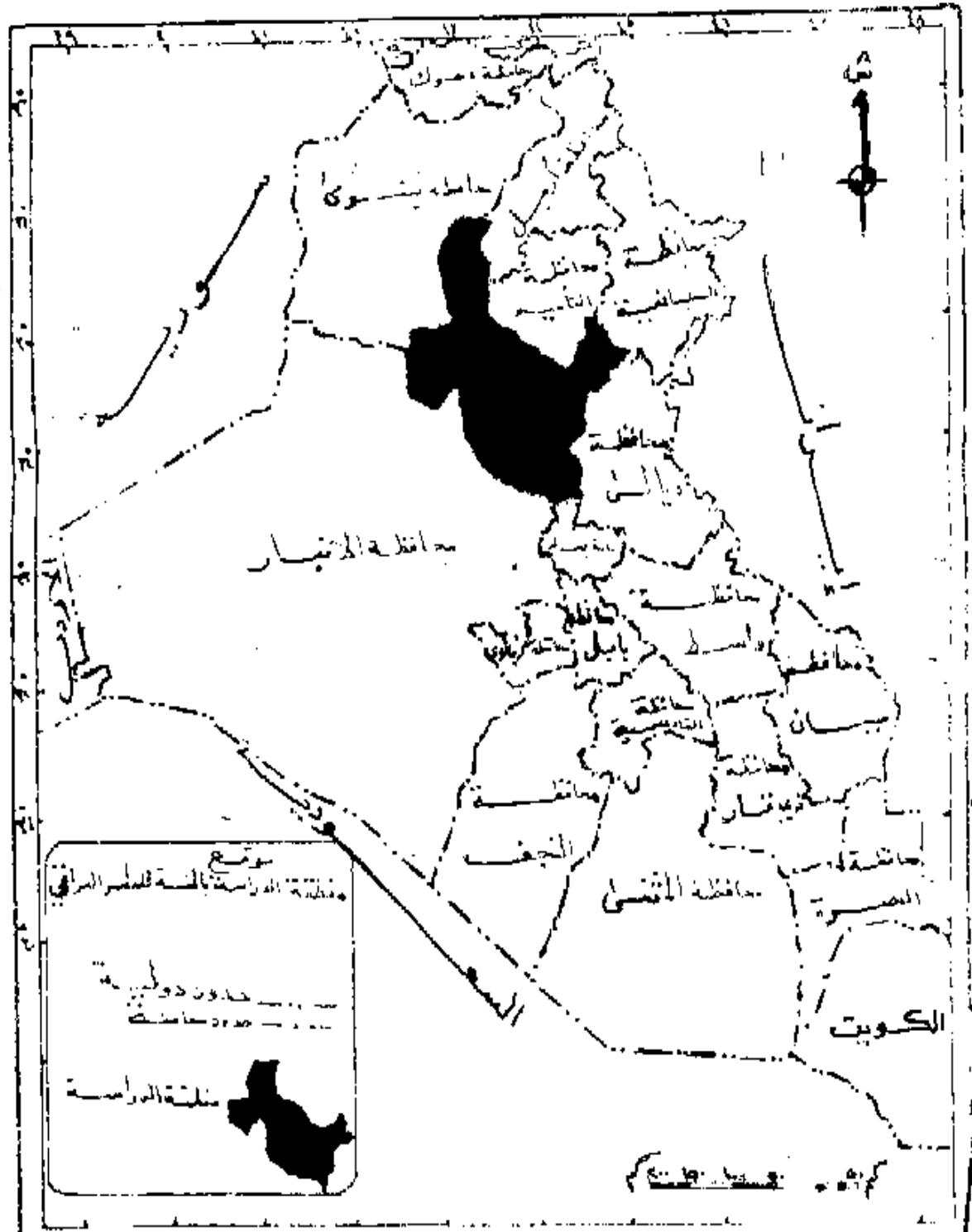
أما حدودها الإدارية فيحدها من الشمال محافظات نينوى والتأميم وأربيل ، ومن الشرق محافظة السليمانية ، ومن الجنوب أمانة بغداد ، ومن الغرب محافظة الأنبار (انظر الخريطة رقم (١)) .

أما مناخها فيتصف بالقارية والجفاف ، إذ تتميز درجات الحرارة بارتفاعها في فصل الصيف ، إذ تصل درجة الحرارة العظمى إلى (٤٣° م) ، وانخفاضها في فصل الشتاء ، ويكبر المدى الحراري بين النهار والليل ومما يزيد هذا المدى هو صفاء الجو والانخفاض الكبير في الرطوبة النسبية التي يحملها الهواء .

وتوضح الخريطة رقم (٢) التقسيمات الإدارية لمحافظة صلاح الدين ومنها يظهر بان المحافظة تضم ثمانية أقضية هي : الشرقاط ، وبيجي ، وطوزخورماتو ، وتكريت ، وسامراء ، والدور ، وبلد ، والفارس ، كما تضم سبع وحدات ادارية على مستوى الناحية وهي : ناحية الصينية (قضاء بيجي) ، وناحية أمري وسليمان بك ، (قضاء طوز) ، وناحية العلم (قضاء تكريت) ، وناحية الإسحاقي والضلوعية (قضاء بلد) ، وناحية الطارمية (قضاء الفارس) . وكانت المحافظة حتى ١٩٨٧ / ٦ / ١٠ تضم نواحي نوجول في قضاء طوز ، دجلة والثرثار والمعتصم في قضاء سامراء ، حمررين وأبو دلف في قضاء الدور ، مكحول في قضاء بيجي ، ويثيرب في قضاء بلد<sup>(١)</sup> .

### الدراسات السابقة :

## خرائط رقم (١) هو قع منطقه الدراسه بالمنبه للعراق



(الصادر: الشاهد العالمية للمعاهد، خريطة العراق المدارية، مطبوعات، ٢٠٠٠، عدد، ١٩٨٢، بع تعداد بلغت بـ)

ومن الدراسات السابقة عن الموضوع هي :

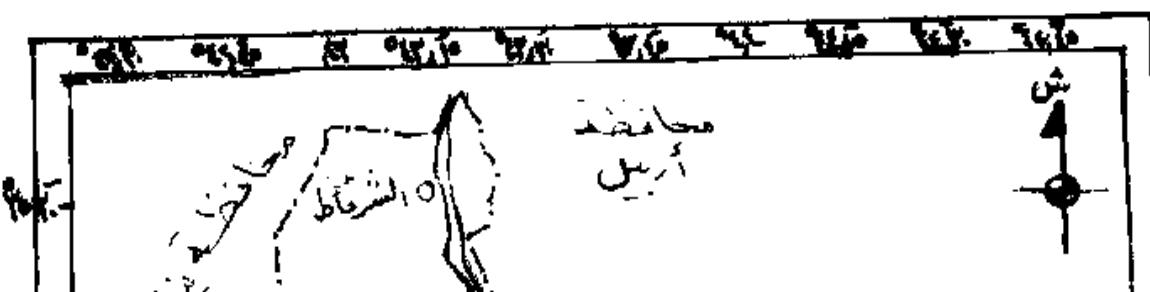


١. الدراسة التي قام بها الدكتور سعدي محمد صالح السعدي والتي تناولت القوى العاملة الزراعية في العراق بصورة عامة ولم يتطرق إلى منطقة الدراسة (محافظة صلاح الدين).

٢. دراسة قام بها الدكتور حسين علوان إبراهيم بعنوان (قوى العاملة البشرية في محافظة صلاح الدين) وتناول في دراسته القوى العاملة البشرية بشكل عام وتوصل من خلال دراسته إلى أن هناك تباين واضح لتوزيع القوى العاملة البشرية في المحافظة نتيجة لعدة أسباب تتعلق بتوزيع سكان الحضر ومجموع السكان والسكان غير النشطين اقتصادياً بحسب الوحدات الإدارية.

ولم تتناول أية دراسة التباين المكاني للقوى العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (الناحية) وما التزمت به دراستا جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً وتحليلها وإظهار تأثير بعض العوامل على توزيع القوى العاملة الزراعية وتباينها المكاني.

### التقسيمات الإدارية ضمن المحافظة (٢)







## المبحث الثاني

### التوزيع الجغرافي لقوى العاملة الزراعية في محافظة صلام الدين

يعد توزيع القوى العاملة الزراعية ذا أهمية كبيرة في مجال البناء الاقتصادي لمجتمع ما<sup>(١)</sup>. ومن خلال ذلك يتبيّن لنا مدى مشاركتها ونسبتها في النشاط الاقتصادي.

إن الدراسة الجغرافية لأية ظاهرة يتطلّب توزيعها الجغرافي وتبيّن هذا التوزيع وعلاقة هذه الظاهرة بغيرها من الظواهر<sup>(٢)</sup>. ويمكن القول بأن العوامل المؤثرة في توزيع القوى العاملة الزراعية هي عوامل ديمografية وبيئية مختلفة ممثلة بنسبة التحضر ، نسبة سكان الريف ، معدل نمو السكان في الوحدات الإدارية ، ومساحة الأرضي الزراعية . ويمكن قياس هذه العوامل باستعمال الدرجة المعيارية<sup>(\*)</sup> لإبراز هذا التباين المكاني في القوى العاملة الزراعية في المحافظة ولأصغر وحداتها الإدارية .

ومن الجدول رقم ( ١ ) يمكن ملاحظة توزيع القوى العاملة الزراعية بحسب الفئات العمرية الثلاثة ( أقل من ١٥ سنة ، ١٥ - ٥٩ سنة ، أكثر من ٦٠ سنة ) ولكل الجنسين سنة ١٩٨٧ ، إذ يتبيّن أن عدد الإناث العاملات في الزراعة أقل من عدد الذكور ، إذ بلغ عدد الإناث ( ٧٩٣٢ ) ومجموع الذكور ( ٢٨٠٠٥ ) شخص . وهذا يدل على أن عدد كبير من الإناث يعملن في الوظائف الإدارية والتعليمية والصحية ، كما أن أعداد أخرى يتفرّعن للأعمال المنزلية .

كما يتبيّن من الجدول ذاته أن مجموع العاملين من ذكور وإناث في الفئة العمرية أقل من ( ١٥ ) سنة هو ( ٢٢٢٣ ) شخصاً ، وبذلك يشكل نسبة ( ٣ % ) من العاملين في الزراعة في المحافظة ، في حين بلغ مجموع العاملين في الفئة العمرية ( ١٥ - ٥٩ سنة ) حوالي ( ٢٧٢٣٣ ) نسمة ، وبنسبة ( ٧٦ % ) ، أما مجموع العاملين في الفئة العمرية ( ٦٠ سنة فأكثر ) فبلغ حوالي ( ٦٠٥١ ) نسمة وبذلك شكّل نسبة ( ١٧ % ) .

(\*) يتم استخراج الدرجة المعيارية بالمعادلة الآتية :

س - س

$=$

ع

إذ إن :

د = الدرجة المعيارية .

س : أي قيمة في التوزيع .

س = الوسط الحسابي .

ع = الانحراف المعياري .

ومن خلال الجدول رقم ( ٢ ) يتضح توزيع القوى العاملة الزراعية ضمن الفئات الرئيسية ولكل الجنسين للعام ١٩٩٧ ، وبحسب الوحدات الإدارية لمحافظة صلاح الدين ، إذ يظهر ان نسبة ( ٥ ٧٩ % ) من الأيدي العاملة الزراعية هي في الفئة العمرية ( ١٥ - ٥٩ ) سنة وتتوزع النسبة المتبقية بين العاملين في الفئة العمرية اقل من ( ١٥ ) سنة ، وأكثر من ( ٦٠ ) سنة وبواقع ( ٥ ١١, ٥ ٨, ٩ % ) على التوالي ، كما يلاحظ من الجدول ذاته بان هناك اختلاف كبير في نسب العاملين في القطاع الزراعي ضمن الفئة الوسطى ، إذ بلغت أعلى نسبة في قضاء سامراء ( ١٦ % ) واقل نسبة ( ٢ % ) في ناحية سليمان بك ، وقد يعود ذلك إلى تباين الحجم السكاني من جهة ، ومساحة الأراضي الصالحة للإنتاج الزراعي من جهة أخرى .



جدول رقم ( ١ )

التوزيع الجغرافي للأيدي العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين بحسب فئات العمر للعام (١٩٨٧)

السكان العاملون بالزراعة أكثر من ٦٠ سنة				السكان العاملون بالزراعة أقل من ٥٩ سنة				السكان العاملون بالزراعة أقل من ١٥ سنة				الوحدة الإدارية	ت
%	مجموع	إناث	ذكور	%	مجموع	إناث	ذكور	%	مجموع	إناث	ذكور		
٥,٢	٣١٦	٢٢	٢٩٤	٥,٧	١٥٥٨	٣٦٧	١١٨٧	٦,١	١٣٦	٦٠	٧٦	م.ق. تكريت	.١
٤,٨	٢٩١	١٢	٢٧٩	٢,٧	٧٣٦	١٣٤	٦٠٢	١,٢	٢٧	١٣	١٤	ن. العلم	.٢
٩,٨	٥٩٥	٢	٢٨٧	٢,٢	٥٩٤	٣٠	٥٦٤	٠,٧	١٥	—	١٥	م.ق طوز	.٣
٩,٣	٥٦٤	٣٠	٥٣٤	٢,٢	٥٩١	٢٢٤	٣٦٧	٠,٧	١٤	—	١٤	ن. أمرلي	.٤
٢	١٢١	٧	١١٤	٠,٩	٢٥٥	٢	٢٥٣	٠,٢	٥	—	٥	ن. سليمان بك	.٥
١٦,٦	١٠٠٣	٦٤	٩٣٩	٢٨	٧٦١٧	٢٠٠٢	٥٦٧٠	٤٢,٦	٩٤٦	٤٢٩	٤٨٩	م.ق. سamerاء	.٦
١٤,٥	٨٨٠	٤٦	٨٣٤	١٩	٥١٨٧	١٢٥٧	٣٩٣٠	٩	١٩٩	١٤٦	٥٣	م.ق. بلد	.٧
٧,٦	٤٦٢	٩	٤٥٣	٤,١	١١٠٩	٧٦	١٠٣٣	١,٩	٤٢	٢	٤٠	ن. الضلوعية	.٨
٤,٩	٢٩٤	١٣	٢٨١	٧,٤	٢٠٢٦	٥٧٦	١٤٥٠	٧,٥	١٦٧	١٠٨	٥٩	ن. الاسحافي	.٩
١٠,٣	٦٢٥	٦٠	٥٦٥	٩,٨	٢٦٦٦	٧٢٧	٢٢٦٨	٨,١٤	٣٢٩	١٥٥	١٧٤	م.ق. الفارس	.١٠
٣,٣	٢٠٢	١٣	١٨٩	٢,٣	٦٣٧	١١٣	٥٤٥	,٠٩	٢١	١٥	٦	م.ق. بييجي	.١١
٣,٣	١٩٨	٦	١٩٢	١,٦	٢٤٦	٨٧	٣٣٩	٥,١	١١٣	٣٤	٧٩	ن. الصينية	.١٢
٥,٥	٣٣٦	٢٣	٣١٣	٤,٧	١٢٩٣	٣٦٧	١١١٣	٨,٤	١٨٧	٤١	١٤٦	م.ق. الدور	.١٣
٧,٨	٤٧٠	١٠	٤٦٠	٣,٦	٩٧٧	٧٥	٩١٢	٢,٢	٥٠	٢	٤٨	م.ق. الشرقا	.١٤
١٠٠	٦٠٥١	٣١٧	٥٧٣٤	١٠٠	٢٧٢٣٣	٦٠٣٧	٢٠٢٣٣	١٠٠	٢٢٢٣	١٠٠٥	١٢١٨	المجموع	

(١) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ ، جدول رقم

( ٣٣ ) ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافي للأيدي العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين بحسب فئات العمر للعام ١٩٨٧

الوحدة الإدارية	ت	السكان العاملون بالزراعة أقل من ١٥ سنة من ١٥ سنة											
		السكان العاملون بالزراعة من أكثر من ٦٠ سنة				السكان العاملون بالزراعة من ١٥ إلى ٥٩ سنة				السكان العاملون بالزراعة من ٥٩ إلى ١٥ سنة			
%	مجموع	إناث	ذكور	%	مجموع	إناث	ذكور	%	مجموع	إناث	ذكور		
٠.١	٥٢٥	٢٧٩	٨٠٤	٧,٧	٤٥٧٧	١١٨٥	٥٧٦٢	٧,٩	٥٧٦٢	٦٠٥	٦٧٦	٧١	٨,٣
٠.٢	٤٠٧	١٨٣	٥٩٠	٥,٦	٢٥٨٧	٦٨٦	٣٢٧٣	٤,٥	٤٤٦	٤٠١	٤٤٦	٤٥	٥,٥
٠.٣	٤٤٩	٢٢٦	٦٧٥	٦,٤	٣٩٤٠	١٠٧٥	٥٠١٥	٦,٩	٦٩٤	٥٩٩	٦٩٤	٩٥	٨,٥
٠.٤	٣٥٦	١٤٦	٥٠٢	٤,٨	٢٢٢٧	٥٦٥	٢٧٩٢	٣,٨	١٩٠	١٦٢	١٦٢	٢٨	٢,٣
٠.٥	١٥٩	٨٣	٢٤٢	٢,٣	١٢١٢	٣١٨	١٥٣٠	٢	١٥٣	١٤٦	١٤٦	٧	١,٩
٠.٦	٧٣٣	٤٩٤	١٢٢٧	١١,٧	٩٢٨٧	٢٣٨٤	١١٦٧١	١٦	١٤٧٥	١٢٦٤	١٢٦٤	٢١١	١٨,١
٠.٧	٨٠٤	٥٠٧	١٣١١	١٢,٥	٧٨٦٩	٢٠٣٢	٩٩٠١	١٣,٦	١٠٧٢	١٠٠٦	١٠٠٦	٦٦	١٣,٢
٠.٨	٤٦١	٢٢٣	٦٨٤	٦,٥	٣٤٤٨	٨٦١	٤٣٠٩	٥,٩	٣٢٤	٢٨٠	٢٨٠	٤٤	٤
٠.٩	٤٨٣	١٨٨	٦٧١	٦,٤	٢٩١٤	٧٥٦	٣٦٧٠	٥	٣٣٢	٢٨٧	٢٨٧	٤٧	٤
٠.١٠	٥٧٤	٢٥٥	٨٢٩	٧,٩	٤٠٧١	١٠٧٨	٥١٤٩	٧	٧١٤	٨٦	٦٢٨	٦٢٨	٨٦
٠.١١	٤٠١	٢٨٣	٦٨٤	٦,٥	٤٧١٠	١١٣٥	٥٨٤٥	٨	٦٨٨	٦١٢	٦١٢	٧٦	٨,٥
٠.١٢	١٠٦	٧٨	١٨٤	١,٨	١٢٥٨	٣١٠	١٥٦٨	٢,١	١٧٠	١٥٠	١٥٠	٢٠	٢
٠.١٣	٣٥٧	١٦٦	٥٢٣	٥	٢٥٢٣	٦٥٦	٣١٧٩	٤,٤	٤٢٣	٣٧١	٣٧١	٥٢	٥,٢
٠.١٤	١١٠٩	٤٧٠	١٥٧٩	١٥	٧٤٠٦	١٩٦٦	٩٣٧٢	١٢,٨	٧٨٣	٧٣١	٧٣١	٥٢	٩,٦
	٦٩٢٤	٣٥٨١	١٠٥٠٥	١٠٠	٥٨٠٢٩	١٥٠٠٧	٧٣٠٣٦	١٠٠	٧٢٤٢	٧٢٤٢	٧٢٤٢	٩٠٠	١٠٠
	المجموع												

المصدر : هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان للعام ١٩٩٧ ، الأجزاء الخاصة بكل وحدة إدارية جدول رقم (٣٤) ، بيانات غير منشورة .



ويتبين أيضاً من الملحقين ( ١ و ٢ ) أن مجموع القوى العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين في عام ١٩٨٧ بلغ ( ٣٥٥٠٧ ) عامل بحسب نتائج تعداد السكان لعام ١٩٨٧ ، وان حجم القوى العاملة الزراعية في المحافظة ارتفع إلى ( ٩٢٣٧٠ ) عامل العام ١٩٩٧<sup>(١٣)</sup>. وتبلغ مساحة محافظة صلاح الدين على وفق حدودها الحالية ( ٢٤٠٧٥ ) كم ٢ ، وتشكل ما نسبته ( ٦,٥ % ) من مجموع مساحة القطر<sup>(١٤)</sup> . أما حجمها السكاني فبلغ بحسب نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ ( ٨٥٩٢٩٢ ) نسمة ، وهي بذلك تشكل نسبة ( ٣,٩ % ) من مجموع سكان القطر . وان أعلى تركز للسكان يتمثل في قضاء سامراء ، إذ بلغ عدد سكانه ( ١٤٨٣٤١ ) نسمة ، وأقل تركز للسكان يتمثل في ناحية سليمان بك ، الصينية والإسحاقي .

ويتبين أيضاً من الجدولين رقم ( ٣ ) و ( ٤ ) انخفاض نسبة التحضر في محافظة صلاح الدين للأعوام ١٩٨٧ و ١٩٩٧ ، إذ بلغت ( ٤٤,٦ ) و ( ٤٦,٧ % ) على التوالي ، بالمقارنة مع نسبة التحضر في عموم القطر والبالغة ( ٧٠,٢ % ) و ( ٦٨ % ) للعامين المذكورين على التوالي ، كما تبين أن مركز قضاء طوز أكثر تحضراً من بقية الوحدات الإدارية ، إذ إن نسبة التحضر فيها ( ٧٩,٣ % ) و ( ٨٢,٥ % ) لعامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧ على التوالي ، وان أقل نسبة تحضر هي في ناحية الإسحاقي ، إذ بلغت ( ٦,٦ % ) و ( ٧,٢ % ) كما يظهر من الجدول رقم ( ٣ ) والشكل البياني رقم ( ١ ) أن أعلى نسبة عند توزيع القوى العاملة الزراعية بحسب وحدات منطقة الدراسة الإدارية كانت من نصيب قضاء سامراء ، إذ بلغت ( ٩٢٧,٩ % ) ، وذلك لكثره سكانه ( ٣,٢٠ % ) واتساع مساحته ( ٧,١٨ % )، وإن أقل نسبة من حيث القوى العاملة الزراعية تتمثل في ناحية سليمان بك ( ١,١ % )، وذلك لكونها أقل سكاناً من بقية الوحدات الإدارية ( ٢ % ) من سكان المحافظة .



### جدول رقم ( ٣ )

النسبة المئوية للقوى الزراعية في محافظة صلاح الدين ، والظواهر ذات العلاقة بحسب نتائج تعداد السكان لسنة ١٩٨٧

الوحدة الإدارية	القوى العاملة % الزراعية	عدد السكان %	سكان الحضر %	سكان الريف %	مساحة المنطقة %
م.ق. تكريت	٥,٩	٩,٦	٦١,٨	٣٨,٢	٤,١
ن. العلم	٣,١	٣,٢	١٧,١	٨٢,٩	٥,٩
م.ق. الطوز	٣,٥	٨,٩	٧٩,٣	٢٠,٧	٥,٢
ن. أمرلي	٣,٤	٣,٨	٢٤,١	٧٥,٩	٣,٢
ن. سليمان بك	١,١	٢	٤١,١	٥٨,٩	١,٢
م.ق. سامراء	٢٧,٩	٢٠,٣	٥٨,٣	٤١,٧	١٨,٧
م.ق. بلد	١٨,٣	١١,٧	٤١,٧	٥٨,٣	١,٥
ن. الضلوعية	٤,٧	٣,٦	٣٧,٦	٦٢,٤	٠,٩
ن. الاسحاقى	٧,٣	٢,٨	٦,٦	٩٣,٤	٧,٤
م.ق. الفارس	١٠,٥	٦,٥	٣٦,٤	٦٣,٦	٥,٣
م.ق. بيجي	٢,٥	١٠,١	٤٠,٩	٥٩,١	٤,٩
ن. الصينية	٢,١	٣,١	٦٩,٢	٣٠,٨	٢٣
م.ق. الدور	٥,٣	٣,٧	٤١,٨	٥٨,٢	١١,٨
م.ق. الشرقاط	٤,٤	١٠,٥	٣١,٨	٦٨,٢	٦,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	٤٧,١	٥٢,٩	١٠٠

المصدر : حسابات الباحث بالاعتماد على : مصادر الملحق رقم ( ١ ) .



### جدول رقم ( ٤ )

النسب المئوية لقوى العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين والظواهر ذات العلاقة بحسب نتائج تعداد السكان لسنة ١٩٩٧ .

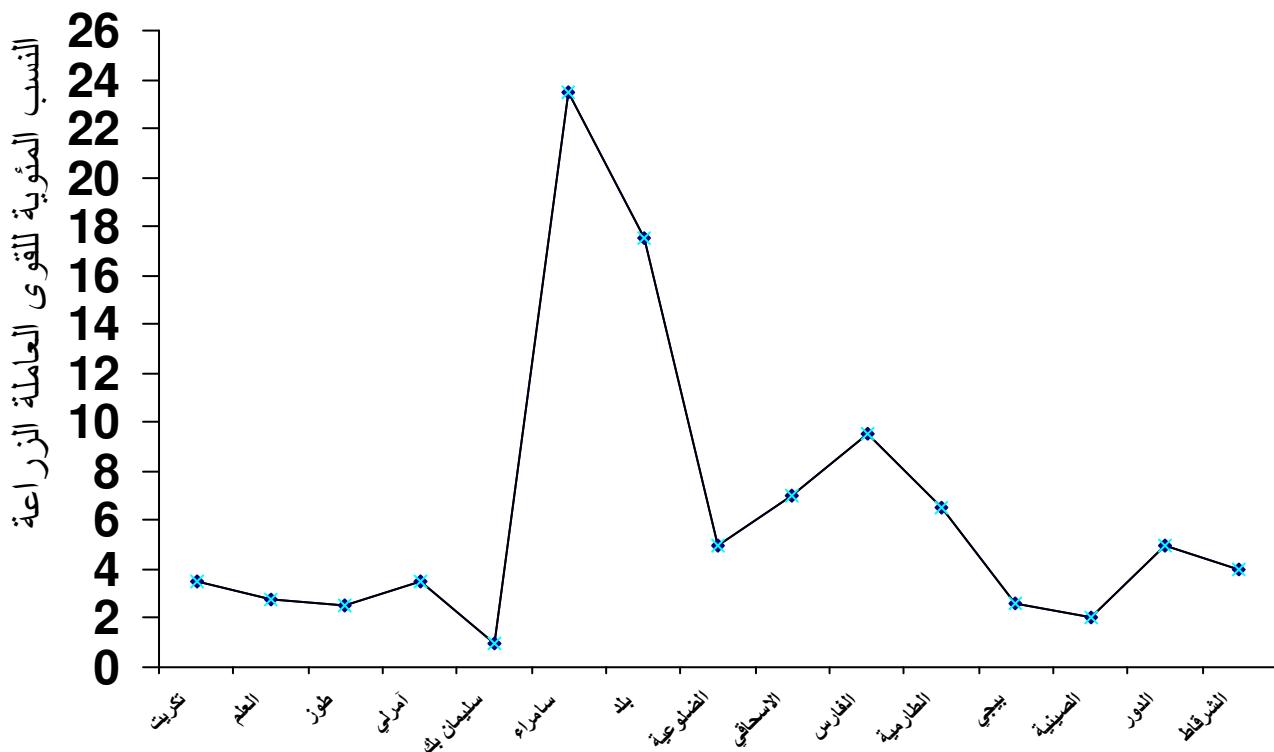
نوع الوحدة الإدارية	المجموع	نسبة قوى العملة الزراعية %	عدد السكان	نسبة سكان الحضر %	نسبة سكان الريف %	مساحة المنطقة %
م.ق تكريت	١٠٠	١٦	١١	٥٧٠	٥٢٩	١٤
ن. العلم	٨٦	٥٣	٥	٦٢١	٤٧٨	٩٥
م.ق الطوز	٤	١٨	١	٥٨٢	٥١٧	١٥
ن. أمري	٥٤	٥٣	٨	٨٢٤	٢٧٥	٢٣
ن. سليمان بك	٨١	٩١	٩	٦٤٥	٤٥٤	٢١
م.ق سامراء	٧١٢	٣١٧	٣	٦٦٤	٤٣٥	٧١٨
م.ق بلد	١٢	٧١٠	٧	٤٤٠	٦٥٩	٥١
ن. الضلوعية	٣٦	٩٤	٩	٢٦	٧٤	٤١
ن. الاسحافي	٨٤	١٣	١	٢٧	٨٩٢	٤٧
م.ق الفارس	٤٧	٤٦	٤	١٣٤	٦٥٩	٥٣
م.ق بييجي	١٠٣	١٠١	١٠	٤٤٦	٥٥٤	٤٩
ن. الصينية	٢٥	٣٢	٣	٦٠٩	٣٩١	٢٣
م.ق الدور	٥٥	٤٥	٤	٣٠٣	٦٩٧	١٠٩
م.ق الشرقا	١٥٥	١١٩	١١	٢٥٨	٧٤٢	٦٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٦٧	٥٣٣	١٠٠

المصدر : من حسابات الباحث بالاعتماد على : مصادر الملحق رقم ( ٢ ) .

### شكل رقم (١)

النسب المئوية للقوى العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين

حسب الوحدات الإدارية لعام ١٩٨٧



الوحدات الإدارية لقد أظهرت بيانات الجدول رقم (٣) والخارطة رقم (٣٠)

وجود مستويات متباعدة للقوى العاملة الزراعية بحسب الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة تبعاً

لنتائج تعداد السكان لسنة ١٩٨٧ وذلك على أساس استعمال الدرجة المعيارية وكما يلي :

١. المستوى الأول : وتبعد درجته المعيارية ( $+0,5$  فأكثر) ، وتشمل ثلاث

وحدات إدارية هي :

قضاء سامراء ، قضاء بلد ، وقضاء الفارس ، وقد بلغت نسبة القوى العاملة الزراعية فيما (٩٪ ٢٧، ٣٪ ١٨، ٥٪ ١٠) على التوالي ، ويعود سبب ارتفاع نسبة القوى العاملة فيها إلى ارتفاع نسبة سكان قضاء سامراء (٣٪ ٢٠) من مجموع سكان المحافظة واتساع مساحات الأراضي السهلية الصالحة للزراعة زيادة على مرور نهر دجلة في القضاء الذي يوفر المياه اللازمة لإرواء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية .

أما قضاء بلد وقضاء الفارس فإنهما منطقتان زراعيتان بالدرجة الأولى والنشاط الرئيس لسكانهما هو الزراعة يضاف لذلك قلة التحضر فيما وارتفاع نسبة سكان الريف ( انظر جدول رقم (٣) ) .



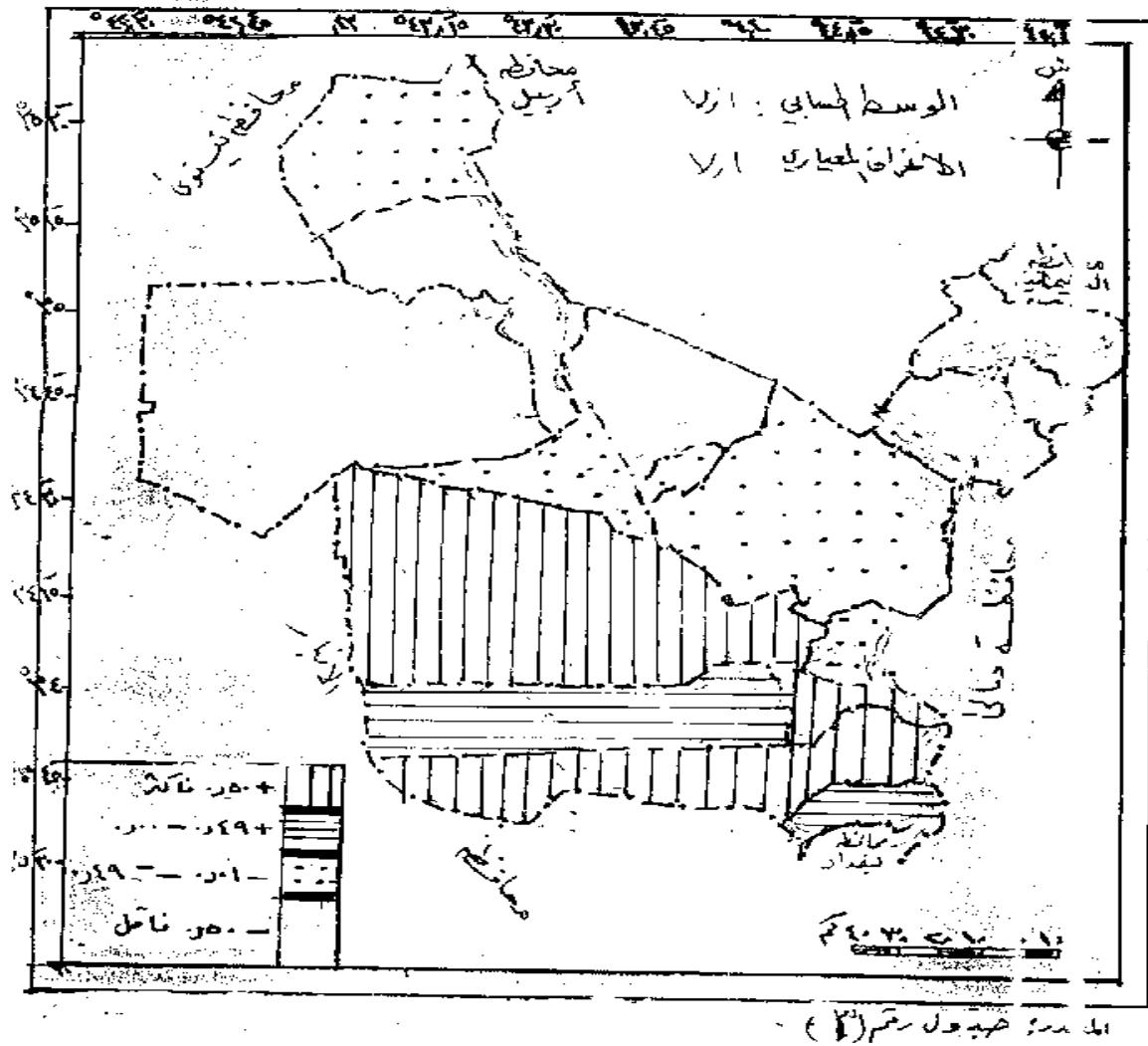
٢. المستوى الثاني : وتبليغ درجته المعيارية ( ٤٩<sup>+</sup> ، ٠ ، ٠٠ ) ويتمثل في وحدة إدارية واحدة هي ناحية الاسحاقى ، إذ بلغ معدل القوى العاملة الزراعية فيها ( ٣ % ) ، ويعزى سبب ارتفاع نسبة القوى البشرية الزراعية فيها إلى قلة نسبة التحضر وكون النشاط الزراعي هو النشاط الرئيس للسكان ، يضاف لما تقدم موقعها الجغرافي وقربها من مدينة بغداد التي تعد اكبر مستهلك للمنتجات الزراعية أدى إلى توفر سوق كبير لتصريف منتجاتها الزراعية . أما سبب احتلالها لهذا المستوى فهو قلة عدد سكانها وصغر مساحتها بالمقارنة مع سكان ومساحة الوحدات الإدارية في المستوى الأول ( انظر الجدول رقم (٣) ) .

٣. المستوى الثالث : وتبليغ درجته المعيارية ( - ٠١ ، ٠٠ - ٤٩ ) ، ويتمثل في أربع وحدات إدارية هي قضاء تكريت ، ناحية الضلوعية ، قضاء الدور ، وقضاء الشرقاوى . وتتوزع في الجهات الوسطى والشمالية والشرقية من منطقة الدراسة ، وتبليغ معدلات القوى العاملة فيها ( ٩ % ٥ ، ٧ % ٤ ) و ( ٣ % ٥ ، ٤ % ٤ ) على التوالي ، ويعزى سبب انخفاض نسب القوى البشرية في هذه الوحدات إلى أن مركز قضاء تكريت يتميز بارتفاع نسبة الحضر فيها ولكونها مركز المحافظة فتكثُر فيها الخدمات والوظائف الإدارية والتعليمية والصحية .

أما ناحية الضلوعية فتتميز بكثرة البساتين فيها زيادة على صغر مساحتها ( ٩ % ٠ ) من مساحة المحافظة ، وهي بذلك اصغر وحدة إدارية في المحافظة مساحةً ، كما أن البساتين لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة ، أما الشرقاوى فإن أكثر المساحات الزراعية فيها مزروعة بالحنطة والشعير وهذا المحصولان لا يتطلبان أيدي عاملة كثيرة . وأخيراً قضاء الدور ويرجع تدني نسبة العاملين فيه إلى قلة عدد سكانه من ناحية وإلى الاعتماد على الآبار النبعية والارتوازية في الإرواء وذلك لأن نهر دجلة يجاور حدود القضاء في منطقة صغيرة وذلك في جزئه الغربي ( انظر خارطة رقم ( ٢ ) ) .

١١٤

التوسيع الحرامي للمنطقة المسوقة للوسيط العامد ، الزراعية في المحافظة مبلغ  
الدرهم ٣٠٠٠ لوحدات إدارية لعام ١٩٨٧ .



٤. المستوى الرابع : وتبعد درجته المعيارية ( - ٥٠ ، ٠ فأقل ) ويتمثل في ست وحدات إدارية هي : ناحية أمرلي ، وناحية العلم ، ومركز قضاء طوز ، ومركز قضاء بيجي ، وناحية الصينية ، وناحية سليمان بك ، وتقع هذه الوحدات في الجهات الشمالية والشرقية والشمالية الشرقية من منطقة الدراسة .

وتبلغ معدلات القوى العاملة الزراعية فيها ( ٣٤ % ) ، و ( ٣ % ) ، و ( ٥ % ) ، و ( ٢, ٥ % ) ، و ( ١, ١ % ) على التوالي ، وهي تمثل أكثر وحدات المحافظة انخفاضاً من حيث عدد الأيدي العاملة الزراعية ، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع



نسبة التحضر في كل من مركز قضاء طوز وناحية الصينية وبنسبة ( ٣ ٧٩ % ) ، و ( ٢ ٦٩ % ) على التوالي ، إذ إن أكثر سكانهما يمارسون نشاطات أخرى غير الزراعة ، وعلى الرغم من اتساع مساحة ناحية الصينية ( ٢٣ % ) فإنها تأتي في المستوى الأخير من حيث مساحة الأراضي المزروعة ، لأن أكثر أراضيها صحراوية بسبب بعد الناحية عن نهر دجلة ( انظر الخارطة رقم ( ٢ ) ) .

أما مركز قضاء بييجي فان اغلب سكانه يعملون في نشاطات أخرى صناعية وتجارية لتوفر فرص العمل فيها ولوجود مصفى النفط فيه أيضاً مضاداً لذلك موقع مدينة بييجي على الطريق الرئيس بغداد – موصل ، مما جعلها عقدة نقلية مهمة وما يتبع ذلك من إعطائها مكانة متميزة من حيث توفر فرص عمل أخرى في نشاطات اقتصادية كالتجارة مثلاً .

أما ناحية العلم فأكثر المساحات المزروعة فيها تتمثل بالبساتين التي تحتاج إلى أيدي عاملة قليلة بالمقارنة مع بقية المحاصيل مضاداً لذلك قلة عدد سكانها .  
وفيما يتعلق بناحية سليمان بك فيعزى سبب انخفاض نسبة القوى العاملة الزراعية فيها إلى قلة عدد سكانها وصغر مساحتها .

وأظهرت بيانات الجدول رقم ( ٤ ) والخارطة رقم ( ٤ ) وجود أربعة مستويات متباينة للقوى العاملة الزراعية تبعاً لنتائج تعداد السكان لسنة ١٩٩٧ وذلك على أساس استعمال الدرجة المعيارية وكما يلي :

١. المستوى الأول : وتبلغ درجته المعيارية ( + ٥٠ ، ٠ فأكثراً ) ويتمثل في أربع وحدات إدارية مختلفة المواقع الجغرافية ، إذ تقع وحدتان منها في وسط المحافظة ممثلة بقضائي سامراء وبلد ، إذ بلغت نسبة الأيدي العاملة البشرية فيما ( ١٢ ، ٧ ) و ( ١٢ % ) على التوالي ، بينما تقع الوحدتان الأخريان شمال المحافظة ممثلة بقضائي بييجي والشرقاً ، وربما يعود سبب ذلك إلى ارتفاع نسبة سكان هذه الوحدات ، إذ شكلت ( ٣ ، ١٧ ) ، و ( ١٠ ، ٧ ) ، و ( ١١ ، ٩ ) من مجموع سكان المحافظة لعام ١٩٩٧ .

٢. المستوى الثاني : وتبلغ درجته المعيارية ( + ٤٩ ، ٠ - ٠٠ ) ، ويتمثل في وحدة إدارية واحدة هي قضاء الفارس ، وقد يعود سبب ذلك إلى ارتفاع نسبة سكان الريف فيها ، إذ بلغ ( ٦٥ ، ٩ ) وارتفاع نسبة الأرضي الصالحة للإنتاج الزراعي فيها.

٣. المستوى الثالث : وتبلغ درجته المعيارية ( - ٤٩ ، ٠ - ٠١ ) ، ويتمثل في أربع وحدات إدارية هي مركز قضاء تكريت ، ناحية العلم ، ناحية الضلوعية ، ومركز قضاء الدور ، إذ بلغت نسبة الأيدي العاملة الزراعية فيها ( ٦ ، ٨ ) ، ( ٦ ، ٣ ) ، ( ٥ ، ٥ ) % على التوالي وتعود الأسباب إلى ارتفاع نسبة سكان الحضر في مركز قضاء تكريت حيث مركز المحافظة وتركز الخدمات والوظائف الإدارية والتعليمية وغيرها وإلى قلة

عدد سكان الوحدات الإدارية الأخرى المشار إليها في هذا المستوى بالقياس مع الوحدات الإدارية في المستويين السابقين حيث بلغت ( ٣,٥ ) ، ( ٤,٩ ) و ( ٥,٥ ) % على التوالي.

٤. المستوى الرابع : وتبليغ درجته المعيارية ( - ٥٠ , فأقل ) ويتمثل في خمس وحدات إدارية هي مركز قضاء طوز ، ناحية آمرلي ، ناحية سليمان بك ، ناحية الاسحاقى ، وناحية الصينية . وتبلغ نسب الأيدي العاملة الزراعية فيها ( ٤,٥ ) ، ( ٤,٤ ) ، ( ١,٨ ) % ، ( ٤,٨ ) ، ( ٢,٥ ) % وهي تعد اقل نسب للأيدي العاملة الزراعية بالمقارنة مع الوحدات الأخرى ضمن المستويات الثلاث السابقة ، وربما يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة التحضر في مركز قضاء طوز وناحية الصينية ، إذ بلغت ( ٨٢,٥ ) و ( ٦٠,٩ ) % على التوالي والى قلة نسبة ما تشكله الوحدات الأخرى من مجموع سكان المحافظة ، إذ بلغت ( ٣,٥ ) ، ( ١,٩ ) ، ( ٣,١ ) % في نواحي آمرلي ، سليمان بك وناحية الاسحاقى ( انظر جدول رقم ٤ ) .

### المبحث الثالث

#### تغير حجم القوى العاملة الزراعية لمنطقة الدراسة بين ١٩٩٧-١٩٨٧

إن التغير<sup>(٠)</sup> في حجم القوى العاملة الزراعية لمحافظة صلاح الدين خلال فترة ١٩٨٧-١٩٩٧ ، وكان إيجابياً إذ بلغ المعدل العام لنسبة التغير على مستوى منطقة الدراسة هو ١١٤,٨+ % ( ينظر الجدول رقم ٥ ) .

أما على صعيد الوحدات الإقليمية (النواحي) (المنطقة الدراسية ، فنجد أن نسبة التغير تختلف تبعاً للاختلافات المكانية ، وهذا ما يؤكّد الجدول ( ٥ ) . ومن خلاها نستطيع أن نقيم هذا التغير وذلك من خلال تقسيم فئات التغير في حجم القوى العاملة الزراعية إلى أربع مجموعات وهي: المجموعة الأولى : وتضم كل من بيجي والشراقط التي ساهمت بالمرتبة الأولى إذ كانت الزيادة بأكثر من ٦٠٠ % وسبب ذلك هو استثمار مساحات جديدة من الارضي الزراعية .

<sup>٠</sup> احتسب التغير من خلال المعادلة التالية :

P2: عدد السكان في التعداد الأخير .

P1: عدد السكان في التعداد الأول

$$\frac{P2 - P1}{P1} \times 100$$

انظر : عبد الفتاح حبيب رجب الحبيشي ، التغير الزراعي في محافظة صلاح الدين ما بين ١٩٧٧-١٩٩١ ، أطروحة دكتوراه ( غير منشور ) جامعة بغداد كلية التربية ( ابن رشد / ١٩٩٨ ، ص ١٥ ) .



المجموعة الثانية : إن فئة هذه المجموعة تضع ما بين ( ٣٠٠ - ٥٩٩ % ) وتشمل على كل نواحي سليمان بك ، وطوز ، والصينية إذ مثلت + ٤٢٥ ، + ٣١٣ ، + ٣٠٢ على التوالي . وجاء اتباع نسبة التغير في القوى العاملة في هذه النواحي الاستثمار مساحات جديدة وفق متطلبات خطط التنمية والسياسة الزراعية للقطر .

المجموعة الثالثة : مشكلة هذه المجموعة أربعة وحدات إقليمية هي : تكريت ، والضلوعية ، وأمرلي ، والدور ، إذ ساهمت بنحو + ٢٦٠ ، + ٢٣٧ ، + ١٩٥ ، + ١٢٧ على التوالي . من الملاحظ أن معظم هذه المنطق قد ضمت مدنًا كبيرة لاسيما تكريت (مركز المحافظة ) والتي تحتاج إلى مزيد من القوى العاملة في الزراعية الكثيفة التي تتطلب قوى عامله كثيرة لزراعة الفاكهة والخضر حول المراكز الحضرية مما ساعد على استمرار تزايد المناطق .

أما المجموعة الرابعة والأخيرة : فإنها قد ضمت كل من سامراء والفارس والإسحاقى وتحصر فئة هذه المجموعة ما بين ٥٠ - ٥٩٩ %. أن مثل هذه المنطق قد كانت نسب تغيرها محدود ولكنها تحتل المرتبة الأولى في إعداد القوى العاملة الزراعية على مستوى المحافظة لاسيما أن تخصص في زراعة الخضر والفاكهة .

### جدول رقم (٥)

نسبة تغير القوى العاملة لزراعة المنطقة الدراسة بين ١٩٨٧ - ١٩٩٧

الوحدات الإقليمية	١٩٨٧	١٩٩٧	قوى العاملة	نسبة التغير
م.ق تكريت	٢٠١٠	٧٢٤٢	٧٢٤٢	٢٦٠،٣+
العلم	١٠٤٣	٤٣٠٩	٤٣٠٩	٣١٣+
طوز	١٢٠٤	٦٣٨٤	٦٣٨٤	٣٣٠+
آمرلي	١١٦٩	٣٤٤٩	٣٤٤٩	١٩٥+
سلمان بك	٣٨١	١٩١٥	١٩١٥	٤٢٥ +
سامراء	٩٥٧٦	١٤٣٧٣	١٤٣٧٣	٥٠،١+
بلد	٦٢٦٦	١٢٢٨٤	١٢٢٨٤	٩٦+
الضلوعية	١٥٧٧	٥٣١٧	٥٣١٧	٢٣٧+
الإسحاقى	٢٤٨٧	٤٥٧٣	٤٥٧٣	٨٤،٣+
الفارس	٣٦٢٠	٦٦٩٢	٦٦٩٢	٨٥+
بيجي	٨٦٠	٧٢١٧	٧٢١٧	٧٣٩+
الصينية	٤٧٨	١٩٢٢	١٩٢٢	٣٠٢+
الدور	١٨١٦	٤١٢٥	٤١٢٥	١٢٧+
الشرقاط	١٤٩٧	١١٥٣٤	١١٥٣٤	٦٧٠+
مجموع المحافظة	٤٢٥٢٠	٩١٣٣٦	٩١٣٣٦	١١٤،٨+

المصدر : عمل البحث اعتماداً على مصادر جدول رقم (٣) و (٤)

### الخلاصة

تشمل القوى العاملة الزراعية السكان من الجنسين الذين يعملون في النشاط الزراعي وبسن (٧) سنوات فأكثر ، ويتباين توزيع القوى العاملة الزراعية مكانيًّا من وحدة إدارية إلى أخرى تبعًا لتأثير عدد من العوامل البشرية والبيئية ، وتمثل بنسبة سكان الحضر ، معدل النمو السكاني ، حجم السكان لكل وحدة إدارية ، توفر مياه الري ، مساحة الأراضي الزراعية، لذلك نلاحظ بان هناك تباين واضح في مستويات التوزيع لظاهرة البحث تبعًا لتباين فاعالية العوامل المؤثرة حيث يرتفع مستوى الوحدة الإدارية في التوزيع تبعًا لارتفاع نسبة سكان الريف ، حجم السكان ، مساحة المنطقة ، مساحة الأراضي الزراعية وتتوفر المياه الازمة للري ، إذ إن مراكز الأقضية والنواحي التي يمر بها دجلة ضمن ارض المحافظة قد

احتلت المستويات العليا في التوزيع من حيث نسب الأيدي العاملة الزراعية ، بينما توزعت المستويات الأخرى في الوحدات الإدارية بعيدة عنه ، وزيادة على أهمية وجود نهر دجلة في الري فان التربة في المناطق القريبة من النهر تمتاز بخصوصيتها ، كما ينخفض مستوى الوحدة الإدارية في التوزيع تبعاً لارتفاع نسبة سكان الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف ونسبة مجمل السكان وعدم توفر مياه الري . وان تباين توزيع القوى العاملة الزراعية من وحدة إدارية لأخرى يتطلب موازنة مستوياتها بحيث تكون بمستويات متقاربة وهذا يعني محاولة تشجيع الأيدي العاملة البشرية للعمل ضمن المستويات التي تقل عن متوسط عموم المحافظة وذلك من خلال توفير فرص العمل لهم من اجل الموازنة ما بين الوحدات الإدارية .اما في تغير حجم القوى العاملة الزراعية على مستوى المحافظة فقد كان ايجابياً وشكل بحدود + ١١٤،٨ . وتباين هذا التغير بين الوحدات الإقليمية تبعاً للتباین المکانی .

### الاستنتاجات

تناولت هذه الدراسة التباين المکانی للقوى العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين التي افتقرت إلى هذا النمط من الدراسات ، وما يميزها أنها تناولت الموضوع على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى ( الناحية ) واستعمالها المنهج الكمي .

لقد أظهرت هذه الدراسة ما يأتي :

١. وجود تباين مکانی في توزيع القوى العاملة الزراعية بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة صلاح الدين .
٢. أظهرت الدراسة وجود ثلات وحدات إدارية وذلك عام ١٩٨٧ وهي سامراء ، وبلد ، والفارس ، قد بلغ معدل القوى العاملة الزراعية فيها ذروته بالمقارنة مع معدل عموم المحافظة ، إذ تركزت فيها المستويات العليا عند توزيع القوى البشرية الزراعية على أساس الدرجة المعيارية ، حيث شكل مركز قضاء سامراء ( ٩ ، ٢٧ % ) من مجموع القوى العاملة الزراعية في المحافظة يليه مركز قضاء بلد ثم مركز قضاء الفارس ، بينما بلغ معدل القوى العاملة الزراعية ذروته عام ١٩٩٧ في أربع وحدات إدارية تصدرها قضاء الشرقاوى بنسبة ( ٥ ، ١٥ % ) يليه أقضية سامراء ، بلد ، وبيجي .
٣. تركزت المستويات الدنيا للقوى العاملة الزراعية في خمس وحدات إدارية هي آمرلي ، العلم ، وطوز ، والصينية ، وسليمان بك ، حيث تمثل الناحية الأخيرة ( ١ ، ١ ) و ( ٨ ، ١ % ) من مجموع الأيدي العاملة في المحافظة لعامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧ وذلك بسبب صغر مساحتها وقلة سكانها .

٤. تعد نسبة التحضر ، نسبة سكان الريف ، عدد السكان ، مساحة الأراضي الزراعية ، ووجود المياه الازمة للري من أهم العوامل المؤثرة في تباين توزيع القوى العاملة الزراعية من وحدة إدارية لأخرى ضمن محافظة صلاح الدين ، حيث تكون العلاقة بين نسبة التحضر ونسبة القوى العاملة الزراعية عكسية والعلاقة بين نسبة سكان الريف ومساحة الأرضي الصالحة للزراعة وتتوفر المياه الازمة للري من جهة والقوى العاملة الزراعية علاقة طردية .

٥. إن عدم توازن معدل توزيع القوى العاملة الزراعية بين الوحدات الإدارية للمحافظة يعكس على اختلال تنفيذ خطط التنمية بشكل أو بآخر .

## التصويبات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من دراسة توزيع القوى العاملة الزراعية وتباينها المكاني في محافظة صلاح الدين يوصي الباحث بما يأتي :

١. بسبب قلة الدراسات الجغرافية التي تناولت ظاهرة البحث وبسبب الأهمية الكبيرة لإجراء مثل هذه الدراسات على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى ( الناحية ) لإظهار التباين المكاني للقوى العاملة الزراعية وعلاقتها المكانية بالظواهر الأخرى فان الباحث يوصي بإجراء دراسات تفصيلية لهذه الظاهرة لمحافظات القطر كلها لاستكمال صورة التوزيع المكاني للظاهرة المشار إليها بشكل عام على مستوى محافظات القطر وبشكل خاص على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى ( الناحية ) لتسهيل تنفيذ خطط التنمية الزراعية .

٢. إن اختلاف توزيع القوى العاملة الزراعية بحسب الوحدات الإدارية يؤدي إلى اختلال خطط التنمية بشكل أو بآخر ، لذلك فان الباحث يوصي بإجراء عملية موازنة بين المعدلات المشار إليها في المبحث الثاني ، بحيث تكون متقاربة وهذا يعني رفع تلك المعدلات في الوحدات الإدارية متدنية المستوى ، وعلى وجه الخصوص الوحدات الإدارية التي تقع ضمن المستوى الرابع بحيث تكون قريبة من مستوى المتوسط العام للمحافظة .

٣. إن الظروف التي يمر بها بلدنا تستدعي توفير أيدي عاملة قادرة على استغلال الأرض الصالحة للزراعة والمساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة ظروف الحصار وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، لذا فان الباحث يوصي بإدخال الآلات الميكانيكية في المناطق التي يتواجد فيها نقص في الأيدي العاملة البشرية للتعويض عن النقص في القوى العاملة الزراعية في تلك المناطق .



ملحق رقم (١)

القوى العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين والظواهر ذات العلاقة بحسب نتائج تعداد السكان لسنة ١٩٨٧

الوحدة الإدارية	عدد العاملين بالزراعة	عدد السكان	عدد الحضر	عدد سكان الريف	معدل النمو	مساحة المنطقة (كم²)
م.ق تكريت	٢٠١٠	٥٦٤٦٥	٣٤٩٠٨	٢١٥٥٧	٣,٣	٩٩١
ن. العلم	١٠٥٤	١٨٩٨٠	٣٢٤١	١٥٧٣٩	٥,١	١٤١٧
م.ق الطوز	١٢٠٤	٥١٩٩٨	٤١٢٤١	١٠٧٥٧	٣,١	١٢٥٣
ن. امرلي	١١٦٩	٢٢٥٢٢	٥٤١٨	١٧١٠٤	٤,٥	٧٧٤
ن. سليمان بك	٣٨١	١١٧٣٣	٤٨٢٦	٦٩٠٧	٥,٦	٢٨٦
م.ق سامراء	٩٥٦٦	١١٩٢٥٧	٦٩٥٧٦	٤٩٦٨١	٤,٦	٤٥٠٤
م.ق بلد	٦٢٦٦	٦٨٦٠٩	٢٨٥٨٦	٤٠٠٢٣	٦,٢	٣٦٣
ن. الضلوعية	١٦١٣	٢١٢٥٤	٧٩٩٢	١٣٢٦٢	٥	٢٢٧
ن. الاسحاقى	٢٤٨٧	١٦٣٣٤	١٠٨٣	١٥٢٥١	٤,١	١٧٧٩
م. ق الفارس	٣٦٢٠	٣٧٩٤٩	١٣٧٩٨	٢٤١٥١	٤,١	١٢٨٦
م.ق بييجى	٨٦٠	٥٩٤٧٠	٢٤٣٤٤	٣٥١٢٦	٦,٧	١١٨٨
ن. الصنوية	٧٣٧	١٨٢٥٧	١٢٦٣٧	٥٦٢٠	١,٥	٥٥٥٣
م.ق الدور	١٨١٦	٢١٩٥٩	٩١٦٩	١٢٧٩٠	٤,٢	٢٨٣٦
م.ق الشرقاط	١٤٩٧	٦١٦٥٧	١٩٦١٨	٤٢٠٣٩	٧,٦	١٥١٥
المجموع	٣٤٢٨٠	٥٨٦٤٤٤	٢٧٦٤٣٧	٣١٠٠٧	٤,٥	٢٤٠٧٥

المصدر : وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج التعداد لعام ١٩٨٧،الجزء الخاص بمحافظة صلاح الدين، جدول رقم (١٠) غير منشور .



ملحق رقم (٢)

القوى العاملة الزراعية في محافظة صلاح الدين والظواهر ذلت العلاقة بحبيب نتائج تعداد السكان لسنة ١٩٩٧.

الوحدة الادارية	عدد العاملين بالزراعة	عدد السكان	عدد الحضر	معدل النمو	عدد سكان الريف	مساحة المنطقة (كم²)
م.ق تكريت	٥٦٢٠	٩٤١٨٩	٦٦٣٩١	٥١	٢٧٧٩٨	٩٩١
ن. العلم	٦٣٠٠	٣٠٠٠	٦٤٨٢	٤٦	٢٣٥١٨	١٤١٧
م.ق الطوز	٣٦٨٨	٦٩٥٣٦	٥٧٣٧١	٢٩	١٢١٦٥	١٢٣٥
ن. امرلي	٤١٤٦	٣٠١٧٣	٧٤٩١	٣١	٢٢٦٨٢	٧٧٤
ن. سليمان بك	١٦٨١	١٥٩٣٣	٧٢٦١	٢٢	٨٦٧٢	٢٨٩
م.ق سامراء	١١٧٠٣	١٤٨٣٤١	٩٥٨٠٧	٢٩	٥٢٥٣٤	٤٥٠٤
م.ق بلد	١١٠٥٩	٩٢١٧٣	٣٧٢٥٤	٩٦	٥٤٩١٩	٣٦٣
ن. الضلوعية	٥٧٩٦	٤٢٤٠٣	١١٠٦	٤٩	٣١٣٧٧	٣٢٧
ن. الاسحاقى	٤٣٩٢	٢٦٦٠٠	١٩٠٨	٣٨	٢٤٦٩٢	١٧٧٩
م.ق الفارس	٦٨٥٠	٥٤٩٣٣	١٨٧٤٤	٣٨	٣٦١٨٩	١٢٧٦
م.ق بيجي	٩٤٨٥	٨٦٦٢٩	٣٨٦٤٧	٤٣	٤٧٩٨٢	١١٨٨
ن. الصنية	٢٣٢٥	٢٧٥٩٧	١٦٧٩٦٦	٥٩	١٠٨٠١	٥٥٣
م.ق الدور	٥٠٤٤	٣٨٩٥٤	١١٨٠٦	٥١	٢٧١٤٨	٢٦٣٦
م.ق الشرقاط	١٤٢٨١	١٠١٨٣١	٢٦٢٣٧	٥١	٧٥٥٩٤	١٥١٥
المجموع	٩٢٧٠	٨٥٩٢٩٢	٤٠١٢٢١	٩٣	٤٥٨٣٧١	٢٤٠٧٥

المصدر : هيئة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد للسكان لعام ١٩٩٧ ، الأجزاء الخاصة بكل وحدة إدارية ، جدول (٣٤) غير منشور .



ملحق رقم (٣)

الدرجات المعيارية للأيدي العاملة الزراعية عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧ ومستوياتها بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة صلاح الدين .

الوحدة الإدارية	ت	١٩٩٧		١٩٨٧	
		المستوى	الدرجة المعيارية	المستوى	الدرجة المعيارية
م.ق تكريت	٢	٣	٠,٢٦-	٣	٠,٢-
ن.العلم	٣	٣	٠,٠٧-	٤	٠,٦-
م.ق الطوز	٤	٤	٠,٧٩-	٤	٠,٥-
ن.امرلي	٥	٤	٠,٦٦-	٤	٠,٥-
ن.سلیمان بک	٦	٤	١,٣٥-	٤	٠,٨-
م.ق سامراء	٧	١	١,٤٣+	١	٢,٩+
م.ق بلد	٨	١	١,٢٥+	١	١,٦+
ن.الضلوعية	٩	٣	٠,٢٠-	٣	٠,٣-
ن.الاسحاقى	١٠	٢	٠,٥٨-		٠,٠٣+
م.ق الفارس	١١	٢	٠,٠٧+	١	٠,٥+
م.ق بييجي	١٢	٤	٠,٨٢+	٤	٠,٦-
ن.الصنية	١٣	٤	١,١٧-	٤	٠,٧-
م.ق الدور	١٤	٣	٠,٤١-	٣	٠,٣-
م.ق الشرقا		٣	٢,١٥+	٣	٠,٤-
الوسط الحسابي		٧,١		٧,١	
الانحراف المعياري		3,٩		٧,١	

## هوامش البحث وقائمة المصادر

- (١) سعدي محمد صالح السعدي و محمد خليفة الدليمي ، القوى العاملة الزراعية المنتجة في العراق وإمكانية التعويض والمناكلة ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، بغداد ، المجلد السابع ، ١٩٨٦ ، ص ٨٢ .
- (٢) عبد الرزاق محمد البطحي ، أنماط الزراعة في العراق ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٨٦ .
- (٣) محمد نجيب مجيد القيسي ، تغير سكان قضاء الحي ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٣ .
- (٤) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٨ .
- (٥) محمد نجيب مجيد ، المصدر السابق ، ص ٧ .

- (٦) عبد الرزاق محمد البطيحي وآخرون ، الإحصاء الجغرافي ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٧٧ .
- (٧) عبد الوهاب مطر الدهاري ، الاقتصاد الزراعي ، ط ١ ، دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٤١ .
- (٨) عبد الرزاق محمد البطيحي وعادل عبد الله خطاب ، جغرافية الريف ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ١٨٦ .
- (٩) حسين علوان إبراهيم ، الخصوبة السكانية وتباينها المكاني في محافظة صلاح الدين ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص ٨ .
- (١٠) ألغيت تلك التواهي وأضيفت مقاطعاتها إلى مراكز أقضيتها بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (٣٢١) في ١١ / ٦ / ١٩٨٧ .
- (١١) محمد نجيب مجید القيسى ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .
- (١٢) عباس فاضل السعدي ، الإنجاب في العراق ، دراسة في الانتشار المكاني ، مجلة جامعة الملك سعود ، الرياض ، المجلد الرابع ، ١٩٩٢ ، ص ٣٧ .
- (١٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ ، جدول رقم (٣٤) ، بيانات غير منشورة .
- (١٤) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٧ ، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، جدول ١ / ٥ ، ص ٥ .
- (١٥) تختلف الفئات العمرية التي تحدد السكان النشطين اقتصادياً باختلاف الدول ، وفي العراق يشمل السكان النشطين اقتصادياً كوراً وإناثاً من بلغوا السابعة من العمر فما فوق .
- (١٦) عباس فاضل السعدي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .
- (١٧) سعدي محمد صالح ومحمد خليفة الدليمي ، القوى العاملة الزراعية المنتجة في العراق وإمكانية التعويض والمنافلة ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .
- (١٨) سعدي محمد صالح ومحمد خليفة الدليمي ، تقويم الانتاجية الزراعية في تخطيط سياسية التنمية الزراعية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، بغداد ، المجلد (١٤) ، ١٩٨٤ ، ص ٥٥ .
- (١٩) سعدي محمد صالح ومحمد خليفة الدليمي ، القوى العاملة الزراعية المنتجة في العراق وإمكانية التعويض والمنافلة ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .
- (٢٠) سعدي محمد صالح ومحمد خليفة الدليمي ، القوى العاملة الزراعية المنتجة في العراق وإمكانية التعويض والمنافلة ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ - ١٠٣ .
- (٢١) الحديثي ، عبد الفتاح حبيب رجب ، التغير الزراعي في محافظة صلاح الدين بين ١٩٧٧ - ١٩٩٢ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية / ابن رشد ) ١٩٩٨ .